الديار
AD-DIYAR
السبت 3 تشرين الثاني 2007 ♦ العدد 6787

اطلاق مزايدة خصخصة الخليوي : الطلبات في اوائل شباط وجلسة المزايدة في ٢١ منه وعلى عدة جولات

اعلن المجلس الاعلى للخصخصة والهيئة المنظمة للاتصالات ان «اجتماعا تشاورياً» تشارك فيه جمعية حماية المستهلك والهيئات الاقتصادية والجمعية اللبنانية للشفافية والهيئات النقابية، سيعقد «دورياً» لمتابعة ملف خصخصة قطاع الهاتف الخليوي، من منطلق ان «الخصخصة ليست مشروعا فئوياً» بل مشروع وطني».

واذ رحب الامين العام للمجلس زياد حايك ورئيس مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات مديرها لاتنفيذي الدكتور كمال شحادة في مؤتمر صحافي مشترك عقداه امس في «البيال»، لاطلاق المزايدة العالمية لخصخصة قطاع الخليوي، بـ«الافكار الموضوعية»، رفضا «تسييس» عملية الخصخصة وتوجيه «الانتقادات السياسية والعقيدية» اليها لـ«الافكار الموضوعية»، رافضا «تسييس» عملية الخصخصة وتوجيه «الانتقادات السياسية والعقيدية» اليها لـ«التلاعب بمشاعر الناس وغرائزهم». واكد ان الحكومة الحالية لم تتدخل اي مرة في وضع دفتر الشروط لتعزيز «نصيب مستثمر دون آخر»، وان هذا الدفتر وعلنية المزايدة كفيلان منع «اي صفقة تحت الطاولة او خلف باب مغلق». وطمأنا الى ان «لا شركات معروفة مسبقا ستفوز في المزايدة» والى ان «لا دفتر شروط قد فصل على قياس هذا او ذاك (...) ولا تهريبة لاحد».

ودعا المجلس والهيئة المهتمين الى المشاركة في عملية المزايدة لخصخصة القطاع، على ان تقدم الطلبات في ١ شباط ٢٠٠٨ وتجري المزايدة في ٢١ شباط، واعلنا انهما وقعا مذكرة تفاهم تحدد مهام كل من الجهتين وصلاحياتها ومسؤولياتها.

حايك وشحادة خلال مؤتمرهما الصحافي

بيروت خلال جلسة عامة تدعى اليها وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة المحلية والاقليمية، وتعقد في ٢١ شباط ٢٠٠٨، بعد ان تكون اعلنت في ١٨ شباط اسماء المشاركين المؤهلين. ويتم في اليوم نفسه فض العروض المالية الاولية للمشاركين المؤهلين، واعلان قرار مجلس الوزراء في شأن نسبة المشاركة في الايرادات. وتجري المزايدة على جولات عدة، تتوج بمنح الرخصتين الى المزايدين اللذين قدما اعلى عرضين».

واضافا ان «على الفائز في مزايدة كل من المجموعتين ان يؤسس الشركة المغفلة اللبنانية صاحبة الترخيص.

وتحتفظ الشركة المغفلة بثلثي رأس المال، في حين تحتفظ الدولة اللبنانية بالثلث الباقي، وتطرح كل الاسهم التي تملكها الجمهورية اللبنانية في كل من الشركتين صاحبتي الترخيص للبيع من خلال عرض اكتتاب اولي للجمهورية يتم اجراؤه في بورصة بيروت، باشراف المجلس الاعلى للخصخصة، خلال فترة سنة من تاريخ تأسيس الشركة صاحبة الترخيص. ويحصر الاكتتاب بهذه الاسهم وتملكها باللبنانيين».

وشدد شحادة على ان «المعايير الثلاثة التي وضعت على اساسها المزايدة هي:

الشفافية، الجدارة والمنافسة».

وقال شحادة: «ان منافسة عادلة ستقوم بين مقدمي خدمات الاتصالات في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وسيكون ثمة شركة ثالثة السنة المقبلة، وتوقعاتنا ان تكون شركة اتصالات لبنان».

حوار

ثم دار حوار بين الصحافيين وكل من حايك وشحادة، واوضح شحادة ردا على سؤال عن التضارب بين اطلاق خصخصة قطاع الخليوي والتمديد ستة اشهر للشركتين المشغلتين، ان «قرار مجلس الوزراء لم يمدد ٦ اشهر للشركتين المشغلتين كما اوحى ما نشر في الاعلام، بل اعطى تفويضا لوزير الاتصالات بالتنسيق مع رئيس الوزراء ووزير المال لتحديد موعد انهاء عقود الادارة بالتزامن مع عملية الخصخصة والحكومة ملتزمة هذه العملية، واي تمديد سيحصل وفقا لشروط العقد ولمدة قصيرة جداً».

وسئل عن مدى صدقية الكلام عن الشفافية في ظل ما يقال عن سيطرة نجل وزير الاتصالات مروان حمادة على قطاع الانترنت، فاجاب شحادة: «غير دقيق ما يحكى عن احتكار لاحد الاشخاص في مجال الانترنت، اذ ثمة ٥ شركات تقدم خدمات نقل المعلومات واكثر من ١٠ شركات تقدم خدمات الانترنت وهذه الشركات تتنافس (...). وستكون ثمة رخص جديدة تصدرها الهيئة في مجال خدمات الانترنت ونقل المعلومات وستصبح المنافسة افضل مما هي اليوم».

واوضح ان ما دفعه الى القول ان هذه المرحلة هي الافضل لخصخصة قطاع الخليوي، «ان اسعار اسهم شركات الاتصالات في المنطقة، واسعار رخص هذه الشركات، هي اليوم في اعلى مستوياتها». وقال: «طبعا الوضع السياسي في لبنان ليس الافضل للبيع ولهذا السبب ارتأى المجلس والهيئة ومجلس الوزراء تأجيل عملية تقديم العروض الى كانون الثاني اي الى السنة الجديدة، على امل ان يكون الوضع السياسي مختلفا وتكون ثمة حكومة جديدة».

وقال حايك: «نحن اليوم نطلق عملية اصلاح قد تكون اهم عملية من هذا النوع، لوضع لبنان على سكة التطور الاقتصادي، فقطاع الهاتف الخليوي قد يكون مهما من جهة ايراداته ولكنه حيوي لاي اقتصاد معاصر وخصوصا اقتصادنا المبني على الخدمات».

واضاف: «من الطبيعي ان يؤثر تاريخ لبنان في التعامل مع قطاع الهاتف الخليوي سلبا على موقف المواطن من اي تعاط مع هذا القطاع، فانعدام الثقة قد بلغ حدا عاليا جداً ويكاد المواطن يتمنى الا يفتح هذا الملف، ولكننا لا نستطيع ان نتناساه، فامامنا اقتصاد يتضرر كل يوم اذ انه ما زال في القرن العشرين وامامنا مواطنون يدفعون اغلى تعرفة في العالم لأسوأ خدمة، فهل يجوز ان نقف كلبنانيين مكتوفي الايدي؟ وهل ندع الشكوك التي تراود البعض تجمدنا فلا نجرؤ على الاقدام على اي اصلاح؟».

وشدد على ان «خصخصة قطاع الهاتف الخليوي ترمي الى اهداف اساسية اربعة:

وعددها وهي: «اولا – ادخال المنافسة الى القطاع لتحسين ادائه وتطوير نوعية خدماته وتخفيض كلفته على المستهلك.

ثانيا: اطفاء جزء من الدين العام تمتص فوائده اليوم معظم ايرادات الدولة من القطاع.

ثالثا: تفعيل عجلة نمو الاسواق المالية في لبنان وخاصة منها بورصة بيروت لتعود عاصمتنا الى سابق عهدها قطباً ماليا واقتصاديا مهما في هذا الشرق.

رابعا – وضع ارضية مناسبة لخلق فرص عمل جديدة.

واكد حايك ان «دفتر شروط هذه العملية وضعته الهيئة المنظمة للاتصالات وفريق عمل المجلس الاعلى للخصخصة ولم تتدخل الحكومة الحالية ولا مرة واحدة لتفرض اي شرط او تغير اي نص من شانه ان يعزز نصيب مستثمر دون آخر». وآمل في «ان يكون تعاطي كل السياسيين في المستقبل مع هذا الملف بالموضوعية والشفافية نفسها والا سنكون اول من يرفع الصوت للافصاح عن اي تدخل سياسي من اي جهة كان».

وابرز ان «انشاء الهيئة المنظمة للاتصالات يشكل اهم مشروع اصلاحي يعيشه لبنان منذ زمن بعيد، فهذه الهيئة والهيئات الاخرى المقترحة (كالهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء والهيئة المنظمة للطيران المدني» تضع مسؤولية التنظيم والرقابة والسهر على مصلحة المواطن في ايدي فريق عمل مهني كما هي الحال مع فريق عمل مصرف لبنان بالنسبة للقطاع المصرفي».

واضاف: «هذا هو العامل الذي كنا نفتقده سابقا والذي ادى الى احتكار القطاع الخاص ومن بعده الى احتكار القطاع العام للخليوي، ولذلك يجدر بنا كلنا ان نحرص على استقلالية هذا الهيئة وان نعزز قدراتها وان نقف دائما حاجزا في طريق اي تدخل سياسي في شؤونها».

شحادة

اما الدكتور شحادة، فاعلن «بدء اولى المراحل العملية لاطلاق المزايدة العالمية لمنح رخصتي شبكة الخليوي». واذ لاحظ ان «الهاتف الخليوي في لبنان، شكل ولا يزال، منذ اطلاق خدماته في تسعينات القرن الفائت، مادة دسمة في السياسة كما في الاعلام، وظلت الخلافات والالتباسات في شانه باستمرار القاسم المشترك في ذاكرة اللبنانيين».

وتابع: «ان هذه اللحظة، لحظة اطلاق المزايدة العالمية، تاتي وليدة تحضيرات مكثفة بدأت مع انطلاق عمل الهيئة في شباط من السنة الراهنة، وترتكز على العمل الدؤوب والكبير الذي انجزته الهيئة بالتكافل بين الزملاء في مجلس الادارة ومع العاملين معنا. وهم من خيرة اكفياء هذا البلد. ولكن مهمتنا، مهمة الهيئة، لا تنتهي مع اطلاق دفتر شروط المزايدة العالمية او مع نجاح هذه المزايدة ومنح الرخصتين، لان الدور الذي ينتظرنا في المرحلة المقبلة هو اكبر واضخم واكثر جسامة».

وقال: «نحن مقتنعون بان تحرير قطاع الاتصالات سيؤدي الى تخفيض الاسعار، اذ ان اسعار الخليوي اليوم اعلى مما هي في اي دولة اخرى في المنطقة واعلى من معظم الدول في العالم، والمنافسة التي ستبدأ في ٢٠٠٨ في قطاع الاتصالات الخليوية ستؤدي الى تخفيض الاسعار، ومع تحرير القطاع سيحصل المشترك على خدمة افضل لان الشركة ستكون مقيدة بانظمة ومعايير وكذلك خاضعة لمنافسة ومضطرة الى ان تسعى الى ان تقدم افضل خدمة، وكذلك سيكون امام المشترك خيارات اوسع بكثير».

عرض

ثم قدم عرضاً لشرح عملية خصخصة القطاع ومراحلها، فاشار حايك وشحادة الى ان «المزايدة ستؤدي الى تملك عقود المشتركين وبعض موجودات والتزامات كل من شبكتي الخليوي اللتين تملكهما الدولة اللبنانية، بالتزامن مع منح ترخيصين لمدة ٢٠ سنة، من اجل بناء وتملك وتشغيل شبكة اتصالات خليوية، وتقديم خدمات الهاتف الخلوي في لبنان».

واضافا: «ان مجموعتين ستعرضان اذن للمزايدة، تتالف كل منهما من احدى شبكتي الخليوي الحاليتين بالاضافة الى ترخيص لمدة ٢٠ سنة، وسيشار الى كل مشروع مع رخصته بـ(المجموعة)».

واوضح شحادة وحايك ان «في امكان المشاركين في المزايدة تقديم عرض لكل من المجموعتين». واضاف ان «الجدول الزمني المقترح في دفتر الشروط، ينص على تقديم الطلبات في الاول من شباط ٢٠٠٨ حداً اقصى» واشار الى ان «وثيقة طلب الاشتراك يجب ان تحتوي عرضا ماليا اوليا مختوما لمجموعة واحدة او للمجموعتين».

واشارا الى «ان المزايدة تتم في

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"